

## اهم عناوين الأخبار الاقتصادية

- توتال وأرامكو تحصلان على تمويل بقيمة ٨.٥ مليار دولار لمصفاة الجبيل.
- إبرام ١٤ اتفاقية بين المملكة ودول أخرى لتحاشي الازدواج الضريبي.
- وزير التجارة: زيادة نمو الاستثمارات الأجنبية في المملكة ٢٠٪.
- اليوم .. بين «التكشف» و«الانتعاش» يلتئم شمل قادة العشرين في تورنتو.
- بعد بلوغه أعلى مستوياته السنوية مطالب باتخاذ سياسات حكومية عاجلة تكبح جماح التضخم.
- ٤٥٠٠ ريال تكاليف الاستقدام من إندونيسيا.. و«نظام إنجاز» يسهل إجراءات سفر العمالة.
- مصادر بنكية تؤكد الانتهاء من تمويل مشاريع صناعية جديدة بأكثر من ١٢٥ مليار ريال قبل رمضان.
- «التأمينات» تضخ ٢.٧ مليار ريال في القطاعين المكتبي والإسكاني.
- حاكم دبي : قرار الإمارات التريث في العملة الخليجية قرار صائب.

نشرة أهم الأخبار الاقتصادية، هي رصد يومي لأهم الأخبار الاقتصادية العربية والمحلية التي تبثها وكالات الأنباء العربية والعالمية، والصحف اليومية، والتي تبرز أهم المتغيرات الاقتصادية اليومية في المملكة العربية السعودية، وفي العالم العربي.



## توتال وأرامكو تحصلان على تمويل بقيمة ٨.٠ مليار دولار لمصفاة الجبيل

قالت شركة النفط الفرنسية العملاقة توتال وشركة أرامكو السعودية التي تسيطر عليها الدولة في بيان مشترك إنهما أكملتا اتفاقاً بشأن تمويل بقيمة ٨.٠ مليار دولار لمشروع مشترك لإنشاء مصفاة في المملكة.

وذكر البيان إن التمويل للمشروع جاء من مصادر مختلفة منها ٤.٠ مليار دولار من صندوق الاستثمارات العامة، ووكالات ضمان الصادرات وقروض تجارية مختلفة بقيمة ٤.٤٩ مليار دولار، وتملك أرامكو حصة ٦٢.٠٪ في مصفاة الجبيل وتملك توتال حصة ٣٧.٠٪.

وأضاف البيان "ويبلغ أجل تسهيلات هذه القروض ذات الدرجة الممتازة ١٦ سنة وسيكون السعر الموحد بالنسبة للقروض التجارية بالدولار الأمريكي والتسهيلات الائتمانية الخاصة بوكالات ضمان الصادرات ١.٨٠ بالمائة (فوق سعر الفائدة بين البنوك في لندن الليبور)".

وذكر البيان إن مصفاة الجبيل التي ستبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يومياً والتي تملك أرامكو السعودية حصة ٦٢.٠ بالمائة فيها، وتملك توتال حصة ٣٧.٠ بالمائة من المقرر أن يبدأ تشغيلها بحلول العام ٢٠١٣.

## إبرام ١٤ اتفاقية بين المملكة ودول أخرى لتحاشي الازدواج الضريبي

كشفت مدير مصلحة الزكاة والدخل إبراهيم المفلح ان المملكة أبرمت مع الدول الاخرى ١٤ اتفاقية لتحاشي الازدواج الضريبي موضحا ان المصلحة منذ دخول اتفاقيات تحاشي الازدواج الضريبي حيز التنفيذ تلقت العديد من الاستفسارات عن السعر الواجب التطبيق وعن أحقية رد المبالغ من المصلحة في حالة الاستقطاع والتسديد للمصلحة بسعر اعلى من السعر الوارد في الاتفاقية.

واضاف المفلح نظرا لحرص المصلحة على توحيد التطبيق فقد تقرر أنه في حالة دفع مبلغ لجهة غير مقيمة يخضع لضريبة الاستقطاع بموجب النظام الضريبي واتفاقيات تحاشي الازدواج الضريبي ان تكون هناك الاجراءات الواجب اتباعها منها على الجهة المقيمة الدافعة المكلفة بالاستقطاع استقطاع الضريبة وتسديدها للمصلحة وفقا للاحكام والاسعار الواردة في النظام الضريبي .

وقال اذا كانت اتفاقية تحاشي الازدواج الضريبي مع المملكة تمنح المستفيد إعفاء او تخفيضا فيما يتعلق بضريبة الاستقطاع الواردة في النظام الضريبي .

فانه على الجهة المستقطعة التقدم لمصلحة الزكاة والدخل بخطاب تطلب فيه بخطاب رد المبلغ المستقطع المسدد بالزيادة وان يكون الخطاب مشفوعا بخطاب من المستفيد المقيم في الدولة الاخرى يطلب فيه رد المبالغ المسددة بالزيادة كذلك شهادة صادرة من مصلحة الضرائب في البلد الذي يقيم فيه المستفيد تفيد بأن المستفيد من المبلغ المدفوع مقيم وفقا لاحكام المادة الرابعة من الاتفاقية في ذلك البلد وان المبلغ المدفوع له خاضع للضريبة في بلده إضافة الى صورة عن نموذج الاستقطاع الذي تم بموجبه توريد الضريبة مع الايصال الذي يثبت تسديد الجهة المستقطعة للمبلغ الى مصلحة الزكاة والدخل.

## وزير التجارة: زيادة نمو الاستثمارات الأجنبية في المملكة ٢٠٪

أكد وزير التجارة والصناعة عبدالله بن أحمد زينل أن تأثير الأزمة المالية العالمية على المملكة كان معقولا، بسبب اقتصادها المتين الراسخ.

وتوقع في كلمة قدمها لاجتماع مجلس الأعمال السعودي البريطاني في لندن، أن ينمو اقتصاد المملكة في العام الحالي ٢٠١٠ بأكثر من نسبة ٤ في المائة، وزيادة معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة إلى ٢٠ في المائة.

وقال إن «الاقتصاد العالمي خرج من أسوأ حالة ركود مر بها منذ ٦٠ عاما، تسببت في حدوثها الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم»، مشيراً إلى أن «الأزمة ضربت كلا من قطاع الإسكان والقطاع المالي، مما أدى إلى حدوث انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي».

وأضاف «نتيجة لتلك الأزمة الحادة، ارتفع معدل البطالة في الدول الكبرى والدول النامية، وأخذت حكومات العالم كل التدابير الجذرية المالية لتحفيز الاقتصاد، مما ساعد في تنشيط النمو الاقتصادي العالمي ومنع حدوث ركود آخر أسوأ من الذي سبقه بمراحل». وأشار إلى أن «مجموعة قمة دول الـ ٢٠ التي تفخر المملكة كونها أحد أعضائها الفاعلين، قامت بالمقابل بسن إجراءات تنظيمية يجري تنفيذها حالياً»، مبيناً أن التذبذب الحاد في أسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي يؤكد أهمية اعتماد سياسات اقتصادية سليمة تعكس دور الدورة الاقتصادية.

وقال إن تبني المملكة لبرنامج إنفاق بـ ٤٠٠ مليار دولار حتى العام ٢٠١٣ هو أعلى نسبة لقياس الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة دول الـ ٢٠، على عكس الغالبية العظمى من دول مجموعة الـ ٢٠ التي ما زالت تسيير في طريقها دون أن تقوم باتخاذ أي تدابير لتحمي نفسها من تهديد العجز المالي الكبير.

وبين وزير التجارة والصناعة أنه «وفقاً للتقرير الخاص بممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حصلت المملكة على الترتيب الـ ١٣ في قائمة الدول الأكثر قدرة على المنافسة اقتصادياً، كما أن المملكة تعد الوجهة الرئيسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشرق الأوسط».